

Distr.: General
7 June 2018
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الحادية والخمسون

نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨

التعاون التقني والمساعدة التقنية

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقدمة
٢	ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية
٢	ألف- التهج العامة
٤	باء- أنشطة محدّدة
١٢	ثالثاً- نشر المعلومات
١٢	ألف- الموقع الشبكي
١٣	باء- المكتبة
١٤	جيم- المنشورات
١٤	دال- النشرات الصحافية
١٥	هاء- الاستفسارات العامة
١٥	واو- المحاضرات الإعلامية في فيينا
١٥	رابعاً- الموارد والتمويل
١٥	ألف- صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات
	باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء
١٦	في الأونسيترال



أولاً - مقدمة

- ١- تعرض هذه المذكرة أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي اضطلعت بها الأمانة بعد تاريخ صدور المذكرة السابقة، التي قُدمت إلى اللجنة في دورتها الخمسين (فيينا، ٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧)، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في المنطقة التي يشملها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ولكن لم يستهلها المركز بنفسه. وترد الأنشطة التي يستهلها ويضطلع بها المركز الإقليمي المذكور في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في وثيقة منفصلة.^(١)
- ٢- وتقدم وثيقة منفصلة بشأن تنسيق الأنشطة^(٢) معلومات عما تضطلع به منظمات دولية حالياً من أنشطة تتعلق بمواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده، وعن دور الأونسيترال في تنسيق هذه الأنشطة.

ثانياً - أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية

ألف - النهج العامة

- ٣- ترمي أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة إلى الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال التشريعية وتوحيد تفسيرها. وتشمل هذه الأنشطة إسداء المشورة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقيات الأونسيترال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو في اعتماد قوانين نموذجية أو استخدام أدلة تشريعية صادرة عن الأونسيترال.
- ٤- وقد تشتمل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية على ما يلي: إيفاد بعثات إحاطة والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات تُنظم على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ومساعدة البلدان في تقييم احتياجاتها اللازمة لإصلاح قوانينها التجارية بوسائل منها استعراض تشريعاتها القائمة؛ والمساعدة على صوغ تشريعات وطنية لتنفيذ نصوص الأونسيترال؛ ومساعدة الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف على استخدام نصوص الأونسيترال في أنشطتها ومشاريعها الخاصة بإصلاح القوانين؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية وغير الدولية، مثل الرباطات المهنية ومنظمات المحامين وغرف التجارة ومراكز التحكيم، بشأن استخدام نصوص الأونسيترال؛ وتنظيم أنشطة تدريبية لتيسير تنفيذ وتفسير التشريعات المستندة إلى نصوص الأونسيترال من جانب القضاة والاختصاصيين الممارسين في مجال القانون.
- ٥- ويرد أدناه وصف لبعض الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تبين من واقع تجربة الأمانة أن طلبات المساعدة التقنية تكثر في المناطق التي تشهد معدلاً عالياً لاعتماد نصوص الأونسيترال (وخصوصاً في مجال تسوية النزاعات والتجارة الإلكترونية). ومما تجدر ملاحظته أنه من جرّاء نقص الموارد وضيق الوقت، فقد اضطلع بتنفيذ بعض الأنشطة

(١) الوثيقة A/CN.9/905 المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٢) الوثيقة A/CN.9/947 المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٣) الوثيقة A/CN.9/948 المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

بواسطة خبراء بالنيابة عن الأمانة؛ وأنَّ الأنشطة الموسومة بعلامة نجمية مُولت من صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات.

ترويج اعتماد الصكوك الأساسية للقانون التجاري على الصعيد العالمي

٦- واصلت الأمانة العمل بنشاط على ترويج اعتماد صكوك القانون التجاري الأساسية، أي المعاهدات التي تحظى من قبلُ بالاعتماد على نطاق واسع، والتي تبدو مشاركة جميع الدول فيها محبذة بصفة خاصة.

٧- واشتركت الأمانة في تنظيم الأحداث التالية التي تناولت عدداً من المجالات المتعلقة بعمل الأونسيترال، أو شاركت في تلك الأحداث أو ساهمت فيها، وهي:

(أ) الندوة الدولية المعنونة "القانون غير الملزم والقانون التجاري الدولي" (مونتريال، كندا، ١١-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧)؛

(ب) المؤتمر الذي نظمه مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي بعنوان "مبادرة الحزام والطريق: من أجل قدر أكبر من الترابط والتقارب والتعاون" (هونغ كونغ، الصين، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧)؛

(ج) مشاركة عن بُعد في المؤتمر العالمي العشرين للمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية (فيينا، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

المبادرات الرامية إلى اتباع نهج إقليمي

٨- واصلت الأمانة تعاونها في العمل مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، ومنحت صفة زائر لمدة ثلاث سنوات في لجناتها الاقتصادية في عام ٢٠١٧. وشاركت الأمانة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في اجتماع اللجنة الاقتصادية، واجتماع أصدقاء الرئيس بشأن تعزيز البنية التحتية القانونية الاقتصادية، واجتماع خبراء الاستثمار، فضلاً عن ثلاث حلقات عمل نُظمت برعاية اللجنة الاقتصادية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وأصدقاء الرئيس بشأن تعزيز البنية التحتية القانونية الاقتصادية:

(أ) حلقة عمل حول بدء الأعمال التجارية: إجراءات مبسطة لتسجيل وتأسيس المنشآت التجارية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية (مدينة هو تشي مينه، فييت نام، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧)؛

(ب) حلقة عمل حول استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسوية المنازعات وإدارة الاتفاقات الإلكترونية (وخصوصاً تسوية المنازعات على الإنترنت) (بورت موريسبي، ٣-٤ آذار/مارس ٢٠١٨)؛

(ج) حلقة عمل حول المعاملات المضمونة: أفضل الممارسات من أجل النمو الدينامي للأعمال التجارية (مدينة مكسيكو، ٢١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨).

٩- وقد أُتيحت الإمكانية للأمانة للمشاركة في اجتماعات الرابطة المذكورة أعلاه بفضل الدعم المتاح من المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي المقدمة من الولايات المتحدة، ووزارة العدل في هونغ كونغ، الصين وأمانة الرابطة.

١٠- كما واصلت الأمانة المشاركة في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع للرابطة بشأن إنفاذ العقود والحصول على الائتمان، والذي يهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لاقتصادات دول الرابطة. وفي هذا السياق، شاركت الأونسيترال في هذا المشروع لغرض تحسين بيئة الحصول على الائتمان في جمهورية كوريا (سيدني، أستراليا، ٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وتورونتو، كندا، ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)؛ ومشروع تحسين بيئة إنفاذ العقود في إطار تيسير الأعمال التجارية "EoDB" في فييت نام (هانوي، ٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛ والمؤتمر الدولي الختامي لمشروع تيسير الأعمال التجارية "EoDB" (سيول، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧). وقد تمكنت الأمانة من المشاركة في هذا المشروع بفضل التبرعات المقدمة من حكومة جمهورية كوريا.

١١- ومن المتوقع أن تواصل الأمانة التعاون الوثيق مع الصين، بما في ذلك منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والمكسيك وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ خطة العمل الثانية لمشروع تيسير الأعمال التجارية (٢٠١٦-٢٠١٨) التابع للرابطة.

١٢- وكذلك واصلت الأمانة الشراكة في إطار المشروع الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتعيين من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتعاون الإنمائي في إطار الصندوق الإقليمي المفتوح لإصلاح القوانين. ويتضمن هذا المشروع، المعنون "الصكوك الدولية لتسوية المنازعات"، ركيزتين أساسيتين. أمّا الركيزة الأولى فتتعلق بضمان أن تشارك منطقة جنوب شرق أوروبا بقدر أكبر في النقاشات الدولية بشأن تسوية المنازعات وفي عمل الأونسيترال، مثل المشاركة في عمل الفريقين العاملين الثاني والثالث. وأمّا الركيزة الثانية فتتعلق بالترويج لاستخدام معايير الأونسيترال بشأن الشفافية.

باء- أنشطة محدّدة

تسوية المنازعات

١٣- عملت الأمانة على ترويج نصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات (على سبيل المثال، قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، مع التعديلات المعتمدة في عام ٢٠٠٦،^(٤) وقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي،^(٥) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول^(٦))، بما في ذلك من خلال عدد من أنشطة التدريب،

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/40/17)، المرفق الأول؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٧ (A/61/17)، المرفق الأول (المواد المنقّحة فقط).

(٥) مرفق قرار الجمعية العامة ١٨/٥٧ (القانون النموذجي فقط).

(٦) قرار الجمعية العامة ١١٦/٦٩.

ودعمت عملية إصلاح القوانين الجارية في عدة ولايات قضائية. ووضعت الأمانة أيضاً صكوكاً وأدوات قانونية غير ملزمة لتوفير المعلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في هذا المجال (ترد في الوثيقة A/CN.9/906). وقد اشتركت الأمانة في تنظيم الأحداث التالية أو شاركت أو ساهمت فيها:

- (أ) مسابقة فيس الرابعة والعشرين الصورية للتحكيم التجاري الدولي (فيينا، ٧-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛
- (ب) اجتماع الخطوة الأولى للمشروع المشترك بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والأونسيترال بعنوان "تطبيق معايير التحكيم الدولية في جنوب شرق أوروبا" (بودفا، الجبل الأسود، ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠١٧)؛
- (ج) اجتماع تنسيقي مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بغبة تقديم معلومات عن صكوك التحكيم على النحو المطبق من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (فيينا، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧)؛
- (د) المؤتمر الدولي بشأن "الأونسيترال وأفريقيا" (بانوندي، ٢٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧)؛*
- (هـ) الاجتماع الرابع والأربعين للخبراء الذي يسبق مجلس الوزراء في إطار منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا (كوناكري، ٥-٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛*
- (و) لجنة ييجين للتحكيم/قمة التحكيم التي ينظمها مركز التحكيم الدولي في ييجين (فيينا، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛
- (ز) اجتماع مراجعة القانون الموحد المتعلق بالتحكيم الذي أعدته منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا (أبيدجان، كوت ديفوار، ٢٤-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧)؛
- (ح) مؤتمر غرفة التجارة الدولية لمنطقة الكاريبي، برنامج التوعية القضائية وافتتاح مركز التحكيم الدولي في جامايكا (كينغستون، ٢٨-٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧)؛
- (ط) المنتدى الاقتصادي للشرق: "التحكيم في أقصى شرق روسيا كعامل من عوامل استقطاب الاستثمار في المنطقة" (فلاديفوستوك، الاتحاد الروسي، ٦-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛*
- (ي) يوم غرفة التجارة الدولية للتحكيم في إكوادور (كيتو، ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛
- (ك) حلقة عمل بشأن التحكيم الدولي (الجزائر العاصمة، ١٩-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛
- (ل) عرض إيضاحي بشأن دليل اتفاقية نيويورك (نيويورك، الولايات المتحدة، ١١ أيلول/سبتمبر وباريس، فرنسا، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛
- (م) حلقة عمل بشأن التحكيم الدولي (تبليسي، ٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛
- (ن) اجتماع المعهد الدولي لمنع نشوب المنازعات وتسويتها (وارسو، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)؛

- (س) المؤتمر السنوي للمعهد المعتمد للمحكمين: "تعزيز اللّبنات الأساسية للتحكيم في أفريقيا" (لاغوس، نيجيريا، ٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛
- (ع) عرض إيضاحي خلال اجتماع المجلس الإقليمي للتعاون (فيينا، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛
- (ف) المؤتمر الرابع للجماعة الأورو-متوسطة للتحكيم الدولي (المنامة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛
- (ص) دورة المدرسة الشتوية عن موضوع الآليات البديلة لحل المنازعات، تليها مسابقة صورية تمهيدية عن الاستثمار (دوريس، ألبانيا، ٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛
- (ق) حلقات عمل قضائية إقليمية ينظمها برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية، (تونس العاصمة والدار البيضاء، ٦-١٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٧)؛
- (ر) المؤتمر الاحتفالي بالذكرى السنوية الخمسين للأونسيتال مع المراكز الإقليمية للتحكيم (القاهرة، ٩-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)؛
- (ش) الندوة الدولية بشأن قانون تسوية المنازعات الاقتصادية ومركز تسوية المنازعات الاقتصادية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (فييتيان، ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)؛
- (ت) ندوة حول الإصلاحات الممكن إدخالها على القانون الفنلندي للتحكيم، نظمها المعهد الفنلندي للتحكيم (هلسنكي، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)؛
- (ث) أيام فيينا للتحكيم (فيينا، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)؛
- (خ) إحاطات إعلامية للدول غير الموقعة لاتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، الولايات المتحدة، ٥-٩ شباط/فبراير ٢٠١٨)؛
- (ذ) مائدة مستديرة بشأن الاستثمار نظمتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (تيرانا، ١٣-١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨)؛
- (ض) المشاركة في التدريب التمهيدي على التحكيم وتدريب المحكمين (المنامة، ٢١-٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨)؛
- (ظ) التمرين على التحكيم بشأن الاستثمار، فرانكفورت، بما في ذلك حلقة عمل بعنوان "اجتناب الحروب - التحكيم وغيره من الطرائق لتسوية المنازعات الدولية" (فرانكفورت، ألمانيا، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨)؛
- (غ) المؤتمر المشترك بين الأونسيتال ومركز ليوبليانا للتحكيم (ليوبليانا، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨)؛
- (أ) مسابقة فيس الخامسة والعشرين للصورية للتحكيم التجاري الدولي (فيينا، ٢٣-٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨)؛

(ب ب) المؤتمر الدولي بشأن اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها (إشبيلية، إسبانيا، ٥ و٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

الدعم المؤسسي

١٤- قُدِّم دعم مؤسسي إلى عدد من الأحداث الهامة، ومنها: "اليابان وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: حلقة عمل استشرافية" نظمت بالتشارك مع جامعة ناغويا (مكتب طوكيو) والمجلس الأوروبي للأعمال التجارية وبعثة الاتحاد الأوروبي (طوكيو، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

١٥- استعرضت الأمانة أو قُدِّمت تعليقات على تشريعات التحكيم و/أو الوساطة في عدد من الولايات القضائية، ومنها أستراليا (إقليم العاصمة) وإكوادور وأوغندا وجنوب أفريقيا ورواندا وكازاخستان وليختنشتاين ونيجيريا.

المحاضرات

١٦- قُدِّمت محاضرة بشأن تسوية المنازعات إلى: جامعة الدانوب بكرمس (كرمس، النمسا، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧).

التجارة الإلكترونية

١٧- واصلت الأمانة ترويج اعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية واستخدام تلك النصوص وتوحيد تفسيرها (اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية،^(٧) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية،^(٨) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية^(٩))، من خلال عدة سُبل ومنها التعاون مع منظمات أخرى، مع تأكيد ضرورة اتباع نهج إقليمي في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، تفاعلت الأمانة مع المشرعين وواضعي السياسات، بما في ذلك عن طريق تقديم تعليقات بشأن مشاريع قوانين. وشملت الأنشطة ما يلي:

(أ) عرض إيضاحي عن النصوص الحالية للأونسيترال المتصلة بالاعتراف عبر الحدود بالتوقيع الإلكتروني وإدارة الهوية والعمل الجاري في الفريق العامل الرابع. تنسيق العمل في مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل (المنتدى الأوروبي بشأن التوقيع الإلكتروني) (جنيف، سويسرا، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧)؛

(٧) مرفق قرار الجمعية العامة ٢١/٦٠.

(٨) مرفق قرار الجمعية العامة ٨٠/٥٦ (القانون النموذجي فقط).

(٩) مرفق قرار الجمعية العامة ١٦٢/٥١ (القانون النموذجي فقط).

(ب) المشاركة عن بُعد في المؤتمر الأوروبي الرابع المعني بالقانون التجاري الدولي الموحد (سان خوزيه، ٩-١٠ أيار/مايو ٢٠١٧)؛

(ج) عرض إيضاحي عن إدارة الهوية والتوقيع الإلكتروني خلال منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٧ (جنيف، سويسرا، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛

(د) الندوة الدولية بشأن تحديد الهوية والتحول الرقمي (ليما، ١-٤ آب/أغسطس ٢٠١٧)*؛

(هـ) الاجتماع الثاني للفريق العامل التابع لمنظمة الجمارك العالمية المعني بالتجارة الإلكترونية (بروكسل، ١٠-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)؛

(و) مؤتمر بعنوان "تمويل سلسلة الإمداد ومشهد التجارة الدولية المتغير"، (غوتنبرغ، السويد، ٢٣-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)؛

(ز) القمة الرابعة للمنصة الإلكترونية للتجارة العالمية (هانغجو، الصين، ٢٦-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)؛

(ح) الدورة الخاصة لفريق العمل المشترك بين الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالنقل البري (جنيف، سويسرا، ٣-٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

١٨- كما نُفذ عدد من الأنشطة بشأن التجارة الإلكترونية في المنطقة التي يشملها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ:

(أ) حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تيسير التجارة اللاورقية العابرة للحدود: آثار التكنولوجيا الناشئة (بانكوك، ٢١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨)؛

(ب) الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية العابرة للحدود (بانكوك، ٢٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨).

استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

١٩- تناقشت الأمانة مع أصحاب المصلحة في إطار العملية التشريعية لاعتماد نصوص التجارة الإلكترونية في البحرين (المنامة، ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١٧). واستعرضت الأمانة التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية في عدد من الولايات القضائية، منها سري لانكا وهايتي، وقدمت تعليقات بشأنها.

المحاضرات

٢٠- قُدمت محاضرة عن التجارة الإلكترونية في إطار برنامج الماجستير في قانون التجارة الدولية في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو، إيطاليا، ١١-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧).

الإعسار

٢١- قامت الأمانة بالترويج لاستخدام النصوص المتعلقة بالإعسار واعتمادها (قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود،^(١٠) والدليل التشريعي لقانون الإعسار^(١١)) من خلال تعميم المعلومات المتعلقة بهذه النصوص على المسؤولين الحكوميين والمشرعين والقضاة والأكاديميين والاختصاصيين الممارسين، مما يروج لتنفيذها، والتشاور مع المشرعين وواضعي السياسات في ولايات قضائية مختلفة لغرض استعراض سن التشريعات وتقديم المساعدة في مجال صياغة التشريعات. وشملت الأنشطة المتعلقة بنشر المعلومات ما يلي:

- (أ) المؤتمر المعني بالنظام الجديد لإعسار الشركات (نيودلهي، ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛
- (ب) المنتدى القانوني الدولي السابع في سانت بطرسبرغ (سانت بطرسبرغ، ١٧-١٩ أيار/مايو)*؛
- (ج) الدورة السنوية السابعة عشرة لمركز الإعسار الدولي (الثالث) (لندن، ١٨-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛
- (د) الدورة السنوية لمعهد القانون الأوروبي (فيينا، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛
- (هـ) المائدة المستديرة الثامنة بشأن إصلاح نظم الإعسار في أفريقيا (بورت لويس، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)*.

المحاضرات

٢٢- أُلقت الأمانة في مؤتمر أكاديمية القانون الأوروبي بشأن قانون الإعسار الأوروبي محاضرةً عما حققته الأونسيترال من تقدم في مجال المعاملات المضمونة وقانون الإعسار (تراير، ألمانيا، ٨-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

الاشتراء وتطوير البنى التحتية

٢٣- واصلت الأمانة تعاونها مع منظمات دولية أخرى تعمل في مجال إصلاح نظم الاشتراء العمومي، من أجل دعم استخدام قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١) ("قانون الاشتراء النموذجي")،^(١٢) ودليل اشتراعه المصاحب له (٢٠١٢)،^(١٣) ونصوص الأونسيترال بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص.^(١٤)

(١٠) مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٢.

(١١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.V.10.

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، المرفق الأول.

(١٣) متاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html.

(١٤) دليل الأونسيترال التشريعي (وضمنه توصيات تشريعية) وأحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وهذا النص متاحان في الموقع الشبكي التالي:

www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html

٢٤- والأهداف التي يرمي إليها ذلك التعاون هي ضمان أن تكون الحكومات والمنظمات القائمة بإصلاحات على علم بمصطلحات تلك النصوص والاعتبارات السياسية التي تستند إليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمتطلبات والظروف الإقليمية، وذلك بقصد تعزيز فهم نصوص الأونسيتال المذكورة فهما دقيقا واستخدامها استخداما مناسباً.^(١٥) وتنتهج الأمانة نهجاً إقليمياً في هذا التعاون من خلال تنفيذ أنشطة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمات أخرى، حيث تعالج دور الاشتراء العمومي في التنمية المستدامة وتيسير التجارة والحوكمة الرشيدة وتجنب الفساد وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال في الإنفاق الحكومي.

٢٥- وشملت الأنشطة الرئيسية والأحداث الدولية التي شاركت الأمانة فيها بكلمات/عروض إيضاحية خلال العام حتى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨ ما يلي:

(أ) المؤتمر السنوي الخامس لمنتدى الاشتراء العمومي لمنطقة جنوب آسيا عن موضوع "الاشتراء العمومي وتقديم الخدمات" (نيودلهي، ٥-٩ شباط/فبراير ٢٠١٨)؛

(ب) حلقة العمل الثالثة بشأن إضفاء الطابع المهني على الاشتراء العمومي (زغرب، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧)؛

(ج) المنتدى الثالث عشر الخاص بالاشتراء والتزاهة والإدارة والانفتاح بعنوان الحد من الفساد في الاشتراء العمومي (كيبف، ٢٣-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧)؛

(د) المؤتمر الدولي "تحديث البنى الأساسية في أوكرانيا: فرص جديدة لمشاركة الأعمال التجارية الخاصة" (مشاركة عن بُعد) (كيبف، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٧)*؛

(هـ) الاشتراء العمومي: مؤتمر الثورة العالمية الثامنة (نوتنغهام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ١٢-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛

(و) ندوة بشأن التعليق والحرمان (واشنطن العاصمة، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛

(ز) المؤتمر السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (فيينا، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛

(ح) الأكاديمية الخاصة باتفاق المشتريات الحكومية بشأن تعزيز التجارة والحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة الشاملة (جنيف، سويسرا، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛

(ط) حلقة العمل بشأن "منع الاتجار بالبشر في سلاسل التوريد من خلال الممارسات والتدابير الحكومية" (جنيف، سويسرا، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛

(ي) المساهمة في "الاشتراء العمومي وحقوق الإنسان: الفرص والمخاطر والمعضلات بالنسبة للدولة بصفتها مشترياً"، جامعة غرينتش/أولغا مارتن أورتيغا وكليز ميثفين أوبرين، ٢٠١٩ (لندن، ٥-٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(١٥) انظر الوثائق A/CN.9/575، الفقرتين ٥٢ و٦٧، وA/CN.9/615، الفقرة ١٤، وA/66/17، الفقرات ١٨٦-١٨٩.

استعراض سن التشريعات والمساعدة في صياغة التشريعات

٢٦- قدّمت الأمانة المشورة إلى حكومة أذربيجان في صياغة قانون جديد بشأن الاشتراء العمومي، في سياق تنفيذ مبادرة الاشتراء العمومي المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال.

المحاضرات

٢٧- شاركت الأمانة بصفة محاضر فيما يلي:

(أ) الدوريتين الحادية عشرة والثانية عشرة من برنامج الماجستير في مجال تسخير نظم الاشتراء العمومي لتحقيق التنمية المستدامة، الذي يقدمه مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو، إيطاليا، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ و ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨)؛

(ب) محاضرة على مستوى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بشأن قانون الأونسيترال النموذجي والمبادرة المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال بشأن تعزيز نظم الاشتراء العمومي في بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (لاكسنبورغ، النمسا، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)؛

(ج) محاضرة على مستوى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بشأن "المنظور الدولي للاشتراء العمومي" (لاكسنبورغ، النمسا، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛

(د) عرض إيضاحي على مستوى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد خلال حلقة عمل حول الاشتراء العمومي لصالح كبار المسؤولين الحكوميين في كوسوفو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لاكسنبورغ، النمسا، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧).

بيع البضائع

٢٨- واصلت الأمانة تعزيز اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠) ("اتفاقية البيع")،^(١٦) واتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، ١٩٧٤)، بصيغتها المعدلة (فيينا، ١٩٨٠)،^(١٧) واستخدامهما على نطاق واسع وكذلك توحيد تفسيرهما.

٢٩- وتجدر الإشارة خصوصاً إلى مشاركة الأمانة عن بُعد في أحداث بشأن اتفاقية البيع في اللجنة الاقتصادية التابعة لمؤتمر غواتيمالا (غواتيمالا سيتي، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

المصالح الضمانية

٣٠- أصدرت الأونسيترال عدداً من النصوص التكميلية في مجال المعاملات المضمونة: اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (٢٠٠١)،^(١٨) ودليل الأونسيترال التشريعي

(١٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٤٨٩، الرقم ٢٥٥٦٧.

(١٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥١١، الرقم ٢٦١٢١.

(١٨) مرفق قرار الجمعية العامة ٨١/٥٦.

بشأن المعاملات المضمونة (٢٠٠٧)،^(١٩) وملحقه المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية (٢٠١٠)، ودليل الأونسيترال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية (٢٠١٣)،^(٢٠) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠١٦).^(٢١)

٣١- وتواصل الأمانة عملها مع البنك الدولي لدعم الإصلاحات القانونية اعتماداً على نصوص الأونسيترال بشأن المعاملات المضمونة.

قانون النقل

٣٢- شاركت الأمانة في مائدة مستديرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة مزايا التصديق على قواعد روتردام (سنغافورة، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

ثالثاً- نشر المعلومات

٣٣- يمثل عدد من المنشورات والوثائق التي أعدتها الأونسيترال مراجع أساسية لأنشطة الأونسيترال في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وخصوصاً فيما يتعلق بنشر المعلومات عن أعمالها ونصوصها.

ألف- الموقع الشبكي

٣٤- يُتيح موقعُ الأونسيترال الشبكي، الذي يمكن الاطلاع عليه بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، الاطلاع على النصوص الكاملة لوثائق الأونسيترال وغيرها من المواد المتصلة بعملها، مثل المنشورات، والمعلومات عن حالة المعاهدات، والنشرات الصحفية، والأحداث الهامة، والأخبار. ووفقاً للسياسة التنظيمية المتبعة في تعميم الوثائق، يُتاح الاطلاع على الوثائق الرسمية، عند توافرها، من خلال الربط بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS).

٣٥- وقد استقبل الموقع الشبكي في عام ٢٠١٧ زهاء ١ ٠٠٠ ٠٠٠ زائر منفرد، مما يمثل زيادة في عدد الزوار مقارنة بعام ٢٠١٦ (٨٠٠ ٠٠٠ زائر منفرد). ومن بين جميع الزيارات، كان نحو ٦٣ في المائة من الزيارات إلى الصفحات المنشورة بالإنكليزية، و٣٧ في المائة إلى الصفحات المنشورة بالإسبانية والروسية والفرنسية والصينية والعربية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن موقع الأونسيترال الشبكي، الذي هو من بين أهم المصادر الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي بجميع اللغات، قد يمثل واحداً من المراجع القليلة المتوفرة حول هذا الموضوع ببعض اللغات الرسمية.

٣٦- ويجري تحديث محتويات الموقع الشبكي وتوسيع نطاقها باستمرار في إطار أنشطة مكتبة الأونسيترال القانونية، ومن ثم لا تتكبد الأمانة تكلفة إضافية في هذا الصدد. وقد رحبت الجمعية

(١٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.V.12.

(٢٠) قرار الجمعية العامة ١٠٨/٦٨.

(٢١) قرار الجمعية العامة ١٣٦/٧١؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفصل الثالث، القسم ألف.

العامة "بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لصيانة وتحسين موقعها على شبكة الإنترنت، بطرق منها إيجاد أشكال جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، وفقاً للمبادئ التوجيهية المنطبقة." (٢٢) وفي هذا الصدد، أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ حساب إلكتروني عام للأونسيترال على موقع LinkedIn بلغ عدد متابعيه الآن ٦٠٠ ٣ متابع، مما يمثل زيادة مقارنة بعدد المتابعين خلال العام الماضي الذي بلغ ٩٠٠ ١ متابع. ويضاف هذا الحساب إلى مدونة Tumblr الإلكترونية المصغرة ("ما الجديد لدى الأونسيترال؟") التي أنشئت في عام ٢٠١٤. والحساب والمدونة كلاهما متاحان على موقع الأونسيترال الشبكي.

باء - المكتبة

٣٧- تلي مكتبة الأونسيترال القانونية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩، احتياجات البحوث لموظفي الأمانة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدتها الأونسيترال. وتقدم المكتبة أيضاً المساعدة البحثية لموظفي البعثات الدائمة وموظفي الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم وموظفي سائر المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها وللباحثين الخارجيين وطلبة الحقوق. وفي عام ٢٠١٧، لَبَّى موظفو المكتبة زهاء ٤٨٠ طلباً للحصول على مراجع، وردت من أكثر من ٤٥ بلداً. وشمل زوَّار المكتبة، من غير المشاركين في الاجتماعات والموظفين والمتدربين، باحثين من أكثر من ٢٤ بلداً.

٣٨- وتركز مجموعة مقتنيات مكتبة الأونسيترال القانونية في المقام الأول على القانون التجاري الدولي، وهي تضم حالياً ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ دراسة متخصصة، و ١٠٠ مجلة مستمرة الصدور، ومراجع قانونية وعامة، منها وثائق للأمم المتحدة غير صادرة عن الأونسيترال ووثائق منظمات دولية أخرى؛ وموارد إلكترونية (تقتصر على الاستعمال الداخلي). ويولي اهتمام خاص لتوسيع نطاق مجموعة المقتنيات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفي حين ازداد استخدام المراجع الإلكترونية فإن المراجع المتعلقة بالقانون التجاري الواردة من الكثير من البلدان ما تزال متوفرة في نسختها المطبوعة فقط، وظل تداول النسخ المطبوعة على وتيرة مطردة أيضاً.

٣٩- وتحتفظ مكتبة الأونسيترال القانونية بفهرس متاح للاطلاع العام عبر الإنترنت، وهو فهرس مشترك مع المكتبات الأخرى للأمم المتحدة في فيينا. والفهرس متاح عبر صفحة المكتبة في موقع الأونسيترال الشبكي. (٢٣)

٤٠- ويُعدُّ موظفو مكتبة الأونسيترال القانونية للجنة سنوياً وثيقة بعنوان "ثبت مرجعي بالمؤلفات الحديثة ذات الصلة بأعمال الأونسيترال". وهو يشمل إحالات إلى كتب ومقالات وأطروحات بلغات مختلفة، مصنفة بحسب الموضوع. (٢٤) وتُدرج فرادى المواد المسجلة في الثبت المرجعي في الفهرس متاح للاطلاع العام بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر، وتحتفظ مكتبة

(٢٢) قرار الجمعية العامة ١١٥/٧٠.

(٢٣) متاح من خلال الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/library.html.

(٢٤) فيما يخص دورة اللجنة الحادية والخمسين، انظر الوثيقة A/CN.9/949.

الأونسيترال بمجموعة النصوص الكاملة لجميع المواد المذكورة. وتُتاح في قسم البليوغرافيا على موقع الأونسيترال الشبكي تحديثات شهرية من تاريخ آخر ثبت مرجعي سنوي.

٤١- وتنشر المكتبة على موقع الأونسيترال الشبكي ثبناً مرجعياً موحداً للمؤلفات المتعلقة بأعمال الأونسيترال.^(٢٥) والهدف من هذا الثبت المرجعي الموحد هو تجميع كل مواد التقارير المرجعية (البليوغرافية) المقدمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨. وهو يتضمن حالياً أكثر من ٩٩٧٠ مدخلا مستنسَخاً بالإنكليزية والصيغ المحررة باللغات الأصلية، وقد جرى تدقيق هذه المداخل وتوحيد طريقة قيدها بقدر المستطاع.

جيم- المنشورات

٤٢- إلى جانب الوثائق الرسمية، دأبت الأونسيترال على إصدار سلسلتين من المنشورات، وهما نصوص جميع الصكوك التي أعدها اللجنة وحولية الأونسيترال. وتُتاح المنشورات بانتظام لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة، وكذلك الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى وتناقش فيها أعمال الأونسيترال، وفي سياق الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الوطنية.

٤٣- وترد فيما يلي الأعمال التي نُشرت في عام ٢٠١٧: الملاحظات الفنية للأونسيترال حول تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر،^(٢٦) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (٢٠١٧)،^(٢٧) وتحديث قانون التجارة الدولية لدعم الابتكار والتنمية المستدامة: مداورات مؤتمر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فيينا، ٤-٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ (المجلد ٤: الأوراق المقدمة في المؤتمر)،^(٢٨) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة: الدليل التشريعي.^(٢٩) هذا وقُدمت حولية الأونسيترال لعام ٢٠١٤ للنشر في عام ٢٠١٧ كما ستقدم حولية ٢٠١٥ في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤٤- وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالميزانية والبيئة، واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى استخدام الوسائط الإلكترونية كوسيلة رئيسية لتعميم نصوص الأونسيترال. ومن ثم خفضت طباعة جميع المنشورات، ونشرت حولية الأونسيترال لعام ٢٠١٣ في شكل إلكتروني فقط (قرص مدمج للقراءة فقط وكتاب إلكتروني).

دال- النشرات الصحافية

٤٥- يجري بانتظام إصدار نشرات صحافية كلما اتُخذت إجراءات تعاهدية تتصل بنصوص الأونسيترال أو عندما ترد معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية أو نصوص أخرى

(٢٥) مُتاح من خلال الموقع الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/publications.html>

(٢٦) مُتاحة من خلال الموقع الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/publications.html>

(٢٧) مُتاح من خلال الموقع الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/publications.html>

(٢٨) مُتاحة من خلال الموقع الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/publications.html>

(٢٩) مُتاح من خلال الموقع الشبكي <http://www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/publications.html>

ذات صلة. وتُصدر نشرات صحافية أيضاً بشأن المعلومات ذات الأهمية الخاصة للأونسيترال وذات الصلة المباشرة بها. وترسل تلك النشرات الصحافية إلى الجهات المهتمة عبر البريد الإلكتروني، وتُنشر على موقع الأونسيترال الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا أو بشعبة الأخبار ووسائل الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام في نيويورك، حسب مقتضى الحال.

٤٦- وتحسيناً لدقة المعلومات المتلقاة بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية، وحرصاً على ورودها في مواعيدها، وبالنظر إلى أن هذا الاعتماد لا يقتضي اتخاذ أي إجراء رسمي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتسهيلاً لنشر المعلومات ذات الصلة، فلعلّ اللجنة تودّ أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تُخطر الأمانة عند قيامها بسنّ تشريعات لتنفيذ أحد قوانين الأونسيترال النموذجية.

هـ- الاستفسارات العامة

٤٧- تعالج الأمانة حالياً ما يقرب من ٢٠٠٠ استفسار عام في السنة، بشأن جملة أمور منها النواحي التقنية لنصوص الأونسيترال وتوافرها، وورقات العمل، ووثائق اللجنة، والمسائل المتصلة بذلك. ويتزايد الرد على تلك الاستفسارات بالإحالة إلى موقع الأونسيترال الشبكي.

واو- المحاضرات الإعلامية في فيينا

٤٨- تقدم الأمانة، عند الطلب، محاضرات إعلامية داخلية عن أعمال الأونسيترال، إلى الزوّار من الطلبة الجامعيين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين بمن فيهم القضاة. ومنذ صدور التقرير الأخير، أُلقيت أكثر من ١٤ محاضرة على زوّار من بلدان منها ألمانيا وبولندا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا وهنغاريا وهولندا.

رابعاً- الموارد والتمويل

٤٩- لا تشمل الميزانية العادية تكاليف معظم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولذلك فإنّ قدرة الأمانة على تنفيذ عنصر التعاون التقني والمساعدة التقنية من برنامج عمل الأونسيترال تتوقّف على توافر تمويل من خارج الميزانية.

٥٠- وقد بحثت الأمانة مجموعة من السبل الكفيلة بزيادة الموارد من أجل أنشطة المساعدة التقنية، منها المساهمات العينية. ويُذكر هنا على وجه الخصوص قيام الجهات المنظّمة بتمويل عدد من البعثات تمويلاً كلياً أو جزئياً. وقد تتوفّر مصادر تمويل ممكنة إضافية إذا تسنى إدراج أنشطة إصلاح القانون التجاري على نحو أكثر انتظاماً في برامج المساعدة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، لعلّ اللجنة تودّ أن تقدّم إرشادات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها في المستقبل.

ألف- صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات

٥١- يُقدّم صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات الدعم لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الموجهة للدوائر القانونية في البلدان النامية، فيموّل مشاركة موظفي الأونسيترال أو غيرهم

من الخبراء في الحلقات الدراسية التي تُعرض فيها نصوص الأونسيترال لبحثها والنظر في إمكانية اعتمادها، وكذلك مشاركتهم في بعثات تقصي الحقائق المعنية بعمليات تقييم الإصلاحات القانونية، التي تُوفد من أجل استعراض التشريعات الوطنية القائمة وتقدير الاحتياجات القطرية لإصلاح القوانين في المجال التجاري.

٥٢- فيما يخص عام ٢٠١٧، بلغت الميزانية المعلنة ١٠٠ ٠٠٥,٠٠ دولار أمريكي، وبلغ إجمالي النفقات ٥٠ ٠٣٦,١٤ دولاراً أمريكياً. وقد ساهمت في هذه الفترة حكومة جمهورية كوريا بمبلغ ٢٣ ٢١١,٧٧ دولاراً أمريكياً لمشاركة أمانة الأونسيترال في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرة ١١).

٥٣- وناشدت اللجنة، في دورتها التاسعة والأربعين (نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦)، جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر الهيئات المهتمة أن تنظر في تقديم تبرعات إلى صندوق الأونسيترال الاستثماري للدول، إن أمكن ذلك، في شكل تبرعات متعددة السنوات أو في شكل تبرعات مخصصة الغرض، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية ما يرد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من طلبات متزايدة للحصول على التدريب والمساعدة التشريعية التقنية (الوثيقة A/71/17، الفقرات ٢٤٩-٢٥١). وقد تم أيضاً الاتصال بكل من المانحين المحتملين على حدة.

٥٤- ولعلّ اللجنة تودّ أن تحيط علماً بأنّ الأموال المتبقية في الصندوق الاستثماري لن تكفي إلاّ لتمويل عدد ضئيل جداً من أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية مستقبلاً، على الرغم مما تبذله الأمانة من جهود لالتماس تبرعات جديدة. ولا تزال الجهود تُبذل لتنظيم الأنشطة المطلوبة بأقل تكلفة ويتمويل مشترك وعلى أساس تقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك. ولكنه سيحتّم، لدى استنفاد الأموال الحالية، رفض طلبات التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقتضي إنفاق أموال على السفر أو لتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة، ما لم ترد تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستثماري أو يتسّن إيجاد مصادر تمويل بديلة.

٥٥- ولعلّ اللجنة تودّ أن تناشد مرة أخرى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئات ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري، وذلك، إن أمكن، في شكل تبرعات متعددة السنوات، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية الطلب على أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ومن وضع برنامج للمساعدة التقنية أكثر استدامة. ولعلّ اللجنة تودّ أيضاً أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على استبانة مصادر تمويل لدى حكوماتها.

باء- صندوق الأونسيترال الاستثماري لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال

٥٦- لعلّ اللجنة تودّ أن تستذكر أنه طُلب إلى الأمين العام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر. ومن ثم فإنّ باب التبرع المالي للصندوق

الاستئماني الذي أنشئ بموجب ذلك القرار مفتوح أمام الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

٥٧- وخلال الفترة نفسها قيد الاستعراض، استخدمت موارد الصندوق الاستئماني المتاحة لتيسير مشاركة مندوب من هندوراس في دورة الأونسيتال الخمسين في فيينا (٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧). وبسبب محدودية موارد الصندوق، أتيحت تغطية التكاليف بشكل جزئي فقط.

٥٨- وأتيحت الموارد من قبل الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لتقديم الدعم المالي لمشاركة البلدان النامية في فريق الأونسيتال العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. واستُخدمت هذه الموارد لتسهيل مشاركة مندوبين من سري لانكا والسلفادور في الدورة الخامسة والثلاثين للفريق العامل الثالث في نيويورك (٢٧-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨)، حيث إن الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يغطي أيضاً تمويل السفر إلى الدول غير الأعضاء حالياً في الأونسيتال.

٥٩- وضماناً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات الأونسيتال وأفرقتها العاملة، لعلّ اللجنة تودّ أن تكرر مناشدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأفراد، لتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على تغطية تكاليف السفر.

٦٠- ويُشار في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة قرّرت، في قرارها ١٦١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن تدرج الصندوق الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر التابعين للأونسيتال في قائمة الصناديق والبرامج التي يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.